

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية الفقه

محاولات التيسير النحوي عند المُحدثين
الجواري والمخزومي أنموذجاً

المدرس الدكتور
انتصار راضي عليوي

٢٠١٠ م

١٤٣١ هـ

المحتويات

المقدمة

التمهيد

- بدايات التيسير

-المبحث الأول

فكرة التيسير عند الجواني والمخزومي

-المبحث الثاني

الاعراب والعامل

-المبحث الثالث

الجملة

-المبحث الرابع

الفعل

-الخاتمة

-المصادر والمراجع

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، مُنْزِلِ الْقُرْآنِ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ الْأَمِينِ
وآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ .
وبعد...

فما زال النحوُّ العربيُّ ميدانا خصباً للبحث والدرس، ولم يزل تتعاقب عليه أيادي العلماء جيلاً بعد جيل؛ حتى وصل إلى صورته النهائية في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ولم يشهد بعدها إضافةً جوهريّةً ولا دراسةً تقويمية، بل اقتصرَت كتب النحو بعد ذلك على الشروح والتعليقات والحواشي، حتى نجم عالمٌ أندلسيٌّ هو ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) فاضطلع بمهمة نقد الفكر النحوي في كتابه (الرد على النحاة) ، ولم يلقَ ابنُ مضاءٍ ولا كتابُهُ اهتماماً كبيراً ولا صدقاً واسعاً في عصره وما بعده ، حتى نُشِرَ كتابُ هـ أواسط القرن المنصرم (١٩٤٥م) على يد الدكتور شوقي ضيف، فقامت حوله حركةٌ نحويةٌ كبيرةٌ سُمِّيَتْ بحركة التيسير النحوي، اضطلع بها لغويون فضلاء من شتى أقطار الوطن العربي .
وهذا البحث يسلط الضوء على عالمٍ يُجَدِّدُ من أبرز رُؤاد التيسير النحوي في الوطن العربي عموماً وفي العراق خصوصاً ، وهما العلامة الأستاذ الدكتور مهدي المخزومي، والأستاذ الدكتور أحمد عبد الستار الجواري (رحمهما الله).

لقد احتوى هذا البحث على دراسة الأفكار التيسيرية أو فكرة التحديث النحوي عند هذين العالمين، وحاولت فيه أن أعرض لأهم آرائهما في التيسير، ثم أوازن وأقارن بين ما توصل إليهما من آراء تيسيرية، وسلكت في دراستي منهجاً وصفيّاً حيناً وتحليليّاً مقارناً حيناً آخر .
واشتملت الدراسةُ على تمهيدٍ وأربعة مباحثٍ وخاتمةٍ ، ولمّا كانت دعاوي التيسير قد بدأت قبل الجواري والمخزومي عرضت في التمهيد لبدایات التيسير في العصر الحديث .

أما المبحث الأول فكان بعنوان (فكرة التيسير عند الجواري والمخزومي) تناولت فيه مفهوم التيسير عند كلٍّ منهما .
وأما المبحث الثاني فكان بعنوان (الإعراب والعامل) ، ولمّا كان الإعرابُ عند النحويين القدماء أثراً يجلبه العامل درستهما سويةً ، وعرضت لآثار العامل وكيف حاول أصحاب التيسير رفضه وإلغاءه .
وكان المبحث الثالث بعنوان (الجملة) ، والجملة تعد من مباحث النحو الأساسية ؛ لأن النحو نظم وتأليف فكانت دراسة الجملة مشتملة على تقسيمها وتحديد معناها وما أضافه أصحاب التيسير عليها .
وأما المبحث الرابع فكان (للفعل) ومعرفة تقسيماته ودلالاته الزمنية وأبنيته .
وأخيراً الخاتمة التي ضمت أهم ما توصلت إليه في الدراسة .

التمهيد

بدايات التيسير

لم تكن الدعوة إلى تجديد النحو وتيسيره وليدة هذا العصر ولا ثمرة جهود المحدثين ، وإنما هي قديمة قدم النحو نفسه ، وقد كان القدماء أنفسهم يحسون بصعوبة النحو واضطراب منهجه وعسر تعلمه ، وهذا ما يصدق على كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ-) والمقتضب للمبرِّد (ت ٢٨٥هـ-)

ومن ثمَّ كان القدماء يحسون أن النحو بحاجة إلى إعادة النظر فيه وتهذيب مسأله وتبويب موضوعاته تبويباً يقوم على أسس صحيحة غير بعيدة عن روح العربية وذوقها .

ومع أن تشعب الدراسات النحوية كان له فائدة عظيمة ، إلا أنها في كثير من الأحيان كانت مدعاة إلى البلبلة واضطراب أذهان المتعلمين والدارسين ، وقد بدأ هذا التشعب واضحاً بعد أن ظهرت المدارس النحوية وأصبح لكل من مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ومدرسة بغداد ومدرسة الاندلس أصولها وآراؤها ورجالها الاعلام .

ومن يقرأ الكتب المتأخرة كشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك وشرح ابن الناظم عليها وشرح الاشموني وشرح ابن هشام وغيرها من كتب النحو يجد اختلاف وجهات النظر في المسألة الواحدة فهناك رأي سيبويه والكسائي (ت ١٨٩هـ-) والفراء (ت ٢٠٧هـ-) وغيرهم من اعلام النحو العربي^١ .

وكان من نتائج هذه الصعوبة والمعاناة والتشعب والشكوى ان ارتفع صوت ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ-) الذي ثار على النحو لاسيما نحو البصرة في كتابه (الرد على النحاة).

وتعد محاولته من أقدم المحاولات في باب التيسير ، ركز جهده فيها على إلغاء فكرة العامل النحوي ، وهاجم فكرة العلل الثواني والثالث وانتقد التمارين غير العملية ، ودعا إلى تصنيف جديد يقوم على الاسس المتقدمة^٢ .

وقد لقيت دعوى ابن مضاء صدى واسعا عند المحدثين ، بدءاً من محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) التي تعد من أوضح المحاولات وأبرزها ؛ لتمكن صاحبها وإمامه بمعرفة دقائق النحو القديم وتفهمه مغاليل المسائل النحوية وإدراكه لمواقع النحو وما هو عليه وما يحتاجه من وسائل لتيسيره وتسهيله^٣ ، وقد بين أسباب محاولته هذا بقوله : "والفكرة التي شرحتها تيسر النحو وتقربه الى الطالب وتقتصد عدداً من أبوابه وتستغني عن كثير من مباحثه ثم تضع القواعد على اساس مستقر من الصلة بين الاعراب والمعنى "^٤ .

وقد أثار الأستاذ إبراهيم كثيراً من القضايا النحوية التي ينبغي الوقوف عند ها طويلاً ، والتعن فيها ، لقد درس علامات الرفع وتوصل الى ان الرفع علم الإسناد ودليل أن الكلمة يتحدث عنها^٥ ، وأن الجر علم الإضافة سواء أكانت بحرف أم بغيره^٦ ، وان الفتحة ليست بعلم على اعراب ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب أن يختموها بها كلماتهم مالم يلفتهم عنها لافت وهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة^٧ وغيرها من القضايا التي يستحق الوقوف عندها .

وقد أثار هذا الكتاب ضجة و تصدى له الأزهريون وغيرهم ، وألقت كتب في الرد عليه أهمها كتاب (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) لمحمد عرفة^٨ .

وكانت الدعوة إلى تيسير النحو وتجديده مدعاة إلى التفكير في تأليف لجان للنظر في هذه القضية بعد صدور كتاب (إحياء النحو) وقد ألفت لجنة في وزارة المعارف المصرية تضم الأساتذة : د. طه حسين ، وأحمد أمين ، ومحمد إبراهيم ، وعبد المجيد الشافعي ، وإبراهيم مصطفى ، فوضعت أصولاً للتيسير وقواعد ورؤى للتجديد في النحو ، والتي دعا اليها الأستاذ إبراهيم^٩ .

وضربت دعوى التيسير النحوي بجرانها على أرجاء الوطن العربي ، فامتدت إلى العراق والشام والمغرب العربي ، فألف الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى كتابه (نحو التيسير) ولحقه بكتبه الأخرى (نحو القرآن) و (نحو الفعل) و (نحو المعاني) ، وهي معنية بتيسير النحو وتجديده وإصلاحه والرجوع به الى ينابيعه الاولى وهو القرآن الكريم .

وألف الدكتور مهدي المخزومي كتابه (في النحو العربي - نقد وتوجيه -) بعد كتاب الجوارى (نحو التيسير) ، وتعد محاولة العلامة المخزومي من أهم المحاولات في التيسير وأنضجها وأكملها ، وألحقه بكتاب آخر طبق فيه كل ما دعا اليه في كتابه الأول وهو كتاب (النحو العربي - قواعد وتطبيق -) .

المبحث الأول فكرة التيسير عند الجوّاري والمخزومي

١. الجوّاري

بدأ الجوّاري حديثه عن مادة النحو واسلوبه بقوله "لقد كنت أشعر أن في م ادة النحو، في اسلوبها الذي اشتملت عليّ الكتب القديمة شيئاً من العسر تنبو عنه اذهان الدارسين الذين لم يألفوا تسلسل المنطق في الاستقراء والاستنتاج، ولم يلمّوا بطرائق الأقدمين في استخلاص الحقائق واستنتاجها من الماده اللغوية، واستخدام القياس في استنباط الأحكام، ولقد كانوا يضيقون أحياناً بتلك الطريقة ويودون لو تخلصوا منها بكل وسيلة"^١.

وفي هذا القول ما يثير التساؤل، هل كان شعور الجوّاري بصعوبة النحو في الكتب القديمة هو المدعاة للتيسير، أو أن أذهان الدارسين الذين لم يألفوا تسلسل المنطق هو السبب؟

وإذا كان كذلك فهل يضمن لهذا التيسير قوة البقاء اذا مظهر لدينا من يشعر بعدم صعوبة الكتب القديمة وذلك بملازماتها وفهمها ودراستها أو ظهور جلي من الدارسين يكثبون لدراسة المنطق ويجعلونه محوراً لدراساتهم؟ يبدو أن هذه الأسباب التي ذكرها الجوّاري في سبيل التيسير غير كافية للقيام بمثل هذا العمل، الذي سبقه إليه في العصر الحديث إبراهيم مصطفى في كتابه (أحياء النحو).

ويرى الجوّاري أن التيسير ليس تبسيطاً أو اختصاراً ويوضح ذلك بقوله: "ولابد لي هنا من أن أشير إلى أمر ذي خطر في فهم معنى التيسير أو في سلوك السبيل القديم إليه، ذلك أن التيسير عند الكثرة الغالبة ممن يعنون بأمر اللغة، ويتصدون للبحث فيها، يعني التسهيل والاختصار، وتذليل الصعب من مباحث النحو، وتمهيد الوعر من مسالكه. وهذا في الحق جزء من التيسير وجانب من جوانبه"^{١١}.

ويرى أن التيسير أوسع من هذا المعنى بل يشتمل على "تغيير في دراسة العربية بالنسبة للمتخصصين تغييراً يصل بين علومها وينتهي إلى فهم واسع عميق وتذوق صحيح سليم"^{١٢}.

أما منهجه في التيسير، فقد لخصه أستاذنا الدكتور محمد حسين الصغير بالنقاط الآتية^{١٣} :

١. تقذيب النحو من الشوائب العالقة في تقسيماته القائمة على أساس من التصنيف المنطقي، وبيئات العصور الكلامية.

٢. العودة بالنحو إلى معانيه، والربط بينها باطار موحد، لا أن تأخذ الحدود والرسوم، وعلامات الاعراب اساساً لفهم هذا النحو الذي جاء مواكباً لذائق العرب في البيان

٣. دراسة النحو من ينابيعه الأولى دراسة واعية تتعد به عن اسباب الانحراف، من اجل القضاء عليها، ليعود الفحو كلا منسجماً لا أخلطاً مجمعة

٤. الرجوع إلى القرآن الكريم، واستنباط قواعد النحو في ظلاله

٥. تطوير وسائل التعليم، ومناهج النحو بالشكل الذي تلائم به ركب الحضارة في فكر حديث يجنبهما العجز والكسل

٦. اعداد التدريسيين المتخصصين للمهمات المتقدمة إعداداً يتسم بالوعي والادراك الشامل لمشاكل النحو، ليقوم فحسب بل على تذليل المصاعب من خلال معرفة العلوم العربية بفهم عميق بعيد عن الشكليات والسطحية.

٢. المخزومي

بدأ المخزومي حديثه عن بداية الدرس النحوي لدى الخليل (ت: ١٧٥هـ) وسيبويه (ت: ١٨٠هـ)، وما جاء بعدهما من انحراف لهذا الدرس عن وجهته الصحيحة والاتجاه نحو التحليل العقلي والاجتهاد في وضع المشكلات

للنحو والافتراض في حلها ، مما أدى كثرة ظهور الكتب عن موسوعات ومختصرات وفنون وشرح ، إلا أنها لم تخط خطوة في تطوير النحو ، لأنها كانت تكراراً واجتراراً ، حتى ضج الدارسون منها . ويرى أن محاولات التيسير التي ظهرت في العصر الحديث لم تقدم شيئاً يعيد إلى الدرس النحوي قوته وحيويته ، لأنها لم تحدد وضعاً ولم تجدد منهجاً ، ولم تأت بجديد إلا إصلاحاً في المظهر واناقة في الإخراج ، أما القواعد فكما هي والموضوعات مثلما كانت ، والأمثلة لم يصحبها جديد الانصيبي ضئيل^{١٤} وبعد ذلك يوضح فكرة التيسير لديه فيقول : "فالتيسير إذن ليس اختصاراً ، ولا حذفاً للشروح والتعليقات ، ولكنه عرض جديد لموضوع النحو يبسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها ولن يكون التيسير وافياً بهذا مالم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصولاً ومسائل"^{١٥} .

ورأى أن السبيل لتحقيق التيسير أمور عدة هي :

(١) تخليص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل ، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة العامل .

(٢) تحديد موضوع الدرس اللغوي ، وتعيين نقطة البداية ، ليكون الدارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه .

(٣) إلغاء نظرية العامل ، لأنها أوقعت النحويين في مشاكل كثيرة وأتعبت الدارسين .

(٤) إلغاء التقديرات المتمحلة .

(٥) إعادة ما فقد من النحو إليه ، وما اقتطع منه ، مثل دراسة أدوات التعبير .

(٦) تنظيم موضوعات الدراسة ، لأن النحويين خلطوا خلطاً عجيباً ، فادخلوا في النحو ما ليس منه ، وأخرجوا ما هو من صلبه .

يمكن القول بعد ذلك إن الجواري والمخزومي يتفقان في السبل القويمة للتيسير ، إلا أني المح اختلافاً في فكرة التيسير بينهما ، فالجواري يجعل التبسيط والاختصار جزءاً من التيسير وجانباً من جوانبه ، على حين أن المخزومي يرفض ذلك ؛ لأن التيسير لديه عرض جديد للموضوعات ، ولم نقل محاولته من صعوبة ، فهو يدعو إلى الإصلاح الشامل لمنهج الدرس النحوي وموضوعاته . والجواري يؤكد على مسألة إخضاع النحو للقرآن الكريم ، ويدعو إلى نحو قرآني بعيد عن الأشعار المنتحلة المصنوعة .

إلا أن المخزومي لم يكن يدعو إلى ذلك ، لإدراكه أهمية الشعر العربي وأنه مصدر من مصادر التراث العربي .

ولشعوره المطلق بأنه يحوي مادة لغوية مهمة في تفسير الظواهر المختلفة ، ولا يمكن الاستغناء عنه في تفعيد بعض القواعد ، إلا أنه يقرن أهميته بأهمية النثر فيقول : "نعم إذا كان لهم من هذه الشواهد أمثلة من النثر والشعر فقد استوت عندهم الحجة"^{١٦} .

ولا بد أن تكون لنا هاهنا وقفة مع الدكتور الجواري فيما ذهب إليه ؛ لأن الاعتماد على القرآن وحده ليس كافياً لدراسة علم واسع مثل علم النحو ، فلا يمكن إهمال الشعر ، لأنه سجل حافل بل هجات العرب وطريقتهم في الكلام ، علاوة على امتياز بلغة عالية فصيحة ، لذا فهو مصدر من مصادر دراسة النحو بعد القرآن الكريم ، ولا يجب إهماله .

وخلاصة مذهب الجواري في التيسير يقوم على "تحديد معنى النحو وفهمه"^{١٧} ، ويكون ذلك بدراسة الأعراب ومعانيه وعلاماته ، وهذا ما صرّح كتابه (نحو التيسير) به وأخذ بدراسته .

على حين كان هم المخزومي الأول وسبيله إلى التيسير هو "الجملة من حيث تأليفها ونظامها"^{١٨} ، ويؤكد على ذلك فيقول : "وقد حاولت أن أحدد موضوع الدرس النحوي ... فأكدت على أهمية الجملة في هذا الدرس ، لأنها موضوعه الذي يبحث فيه ، ونقطة الانطلاق عند البدء به ، لأن النحو نظم وتأليف ، ولم تكن الجملة المفردة لتكون موضوعاً له بحال ، فلها مجال آخر ، ومتخصصون آخرون"^{١٩} لذلك صدر كتابه بها .

فهو بذلك يجعل الجملة أساساً للدرس النحوي وموضوعه ، على حين يجعل الجواري معرفة معنى النحو هو الأساس .

وأياً ما كان موضع اهتمامهما أو وجهة تركيزهما فإن ما يعيننا هو كيفية تزاولهما للموضوعات ، وأثر كل منهما في حركة التيسير .

المبحث الثاني الإعراب والعامل

العربية لغة معربة وقد ورثت الإعراب واحتفظت به عن الأصل السامي وقد عرفت حركات الإعراب اخوات العربية كالأكدية والبابلية والآشورية ووجدت آثاره في قانون حمورابي المعروف ، وقد احتفظت العربية الفصحى بظاهرة التصرف الإعرابي في حين فقدتها اللغات السامية^{٢٠} ، ودلت النصوص الشعرية خاصة التي وصلت إلينا من عصر ما قبل الإسلام بأداء ألفاظها وجملها وتناسق أوزانها وقوافيها دلالة أكيدة على وجود حركات الإعراب المنطوقة .

وقد أكد ذلك وفتح آفاق الدراسات فيه النص القرآني وأداؤه ، وجه ود المسلمي منذ بدء نزوله للحفاظ على لغته سليمة الأداء بالحفظ والكتابة والقراءة ثم وضع الرموز لاستكمال رسوم كتابته كلماته كما تؤدي الألفاظ وما تقتضيه من الحركات ، وأول من وضع رموزاً لحركات الإعراب هو أبو الأسود الدؤلي (ت : ٦٩ هـ) ، وسمي عمله (نقط الإعراب)^{٢١}

لقد أدرك الخليل الصلة بين حركات الإعراب وأصوات العلة بقوله : "إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه ، فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو فكل واحدة شيء مما ذكرت لك"^{٢٢} ، وذلك مما أفاده ابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) بقوله : " أعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهي الف والياء والواو ، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاثة ، وهي الفتحة والكسرة والضمة"^{٢٣} .

وأكبر الظن أن وصف الخليل الحركات بالزوائد لا يعني ما عناه ق طرب (ت ٢٠٦ هـ) . مما سنبينه فيما بعد ، وإنما قصد أنها زوائد على حروف الكلمة الأصول فهم لم يكونوا يعدون الحركات من ضمن حروف الهجاء ، لذلك رتبوا مواد معجماتهم على الحروف الهجائية وأدخلوا فيها مادعوه حروف المد واللين ، الألف والواو والياء ، بوصفها من ضمن حروف الهجاء ، أما الحركات التي أخذها الخليل منها فوصفها بالزوائد أي زائدة عن الحروف الأصول للكلمة ، فهن يلحقن الحرف ، لذلك آل امر النظر فيها إلى الصرف في بنية الكلمة^{٢٤} .

معنى الإعراب

قام مفهوم الإعراب عند القدماء على موقع الحركة في آخر الكلمة ، وما يطرأ عليها من تغيرات بحسب اختلاف العوامل الداخلة عليه ، فعرفه سيبويه (١٨٠ هـ) بأنه : ((تغير حركات في أواخر الكلم المعربة بفعل العوامل))^{٢٥} ، وعرفه الزجاجي (ت : ٥٣٤٠ هـ) بقوله : "الإعراب الحركات المبيحة عن معاني اللغة"^{٢٦} . أما ابن جني فعرفه على أنه : "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"^{٢٧} . على حين ذكره عبد القاهر الجرجاني (ت : ٥٤٧٤ هـ) عند حديثه عن علاقة الألفاظ بالمعاني فقال : "إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها"^{٢٨} .

من هذا يتبين أن للإعراب معنيين :

الأول : لفظي وهذا ما ذكره سيبويه

الثاني : معنوي وهذا ما ذكره الزجاجي

وقد يطرح سؤال بخصوص هذه الحركات التي هي أساس الإعراب وتغير الكلمة من حال إلى حال أهو تغير في المعنى أم في الوظيفة ؟

وللإجابة على هذا السؤال انقسم اللغويون - قديماً وحديثاً - على مذهبين :

أحدهما : أن هذه الحركات لا تدل على معانٍ وهو رأي قطرب م حمد بن المستنير ، يقول : "وإنما أعربت العربُ كلامَها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الاسكان في الوقوف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وامكنهم التحرُّك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام"^{٢٩} ، فالحركات عنده لا اعتدال الكلام ولتس هيل النطق بالسواكن لذلك جاء كلام العرب من متحرك وسواكن أو متحركين وسواكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة^{٣٠} .

أما من المحدثين فذهب الدكتور ابراهيم انيس الى مذهب اليه قطرب " أن ليس للحركة الإعرابية مدلول، وأنَّ الحركات لم تكن تحدد المعاني في اذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ، بل لاتعدو ان تكون حركات يحتاج اليها في الكثير من الأحيان لوصول الكلمات بعضها ببعض " ^{٣١} ، وبضيف الدكتور أنيس قائلاً : "إن النحاة قد ابتكروا بعض ظواهر الاعراب وقاسوا بعض الأصول رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطردة" ^{٣٢} والآخر : أن حركات الإعراب دوالٌ على معانٍ ، وهو مذهب جمهور النحويين القدماء ، إذ لم يختلفوا في دلالة إعراب الأسماء على معانٍ ، فاقاموا مصنفاتهم على دراسة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات . يقول الزجاجي: " إن الأسماء لما كانت تعنوها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم يكن في صورها وابتنيها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني " ^{٣٣} . ويذهب ابن جني الى بيان معاني حركات الاعراب فيقول : " وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ، ليروك ان بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ... فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه " ^{٣٤} .

وكان الرضي الاسترأبادي (ت: ٦٨٦ هـ) أكثر وضوحاً إذ قرر أن المعنى الذي يكون في الاسم يحدد وضعه في الجملة اذا كان عمدة أو فضلة فالعمد : الفاعل والمبتدأ والخبر حقها الضمة ، وللفضلات وهي المفاعيل واشباهها الفتحة ، وهي أخف الحركات ، وللمضاف اليه الكسرة وجعلت علامات الاعراب أيعاض حروف المد، وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وذلك في الاسماء الستة والمثنى والجمع بالواو والنون ، ثم نسب احداث المعاني في كل اسم للمتكلم وكذا مُحدث علاماتها ولكن نُسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني في الاسم فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة ^{٣٥} .

وهذا مايتبلور جلياً لدى الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ) ، الذي أشار الى أن حركات إعراب الاسم تؤدي معاني نحوية فالضمة علم الفاعلية ، أما المبتدأ والخبر وأخبار أن واخواتها واسم كان واخواتها ف ملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه ، وكذلك النصب علم المفعولية ويأتي المنصوبات ملحقات بالمفعول به ، والجر علم الاضافة ^{٣٦} . والمعاني التي يقصدها النحويون هنا هي المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ، لا المعاني المعجمية التي تضمنتها معجمات اللغة ، وقد افصح عبد القاهر عن ذلك في كتابه (دلائل الاعجاز) من خلال ما يسمى بنظرية النظم ^{٣٧} .

لقد بنى النحويون قواعدهم على هذه المفاهيم والاستنتاجات وما اصرطلحوا عليه من مصطلحات حتى يجعلوا قواعدهم مطردة.

أما فيما خالف قواعدهم في الاستعمال فقد عالجوه بوسائلهم في القياس والتعليل والتأويل ، وهو جهد ووعي لغوي دقيق لاسيما لدى نحويي القرون الثلاثة الاولى - فعلى جهودهم قام بناء النحو والدراسات اللغوية الاخرى إذ حاولوا أن يجعلوها منظومة متكاملة ^{٣٨} .

بعد هذا العرض الموجز عن الاعراب وحرثها ومعناها ، كيف استطاع الجوّاري والمخزومي أن يبسرا في هذا المنحى ؟ وهل توصلوا إلى رأي جديد في ذلك ؟

يرى الجوّاري أن العناية البالغة بالاعراب جعل النحو ينصرف عن أصوله الاخرى ، وأصبح عند علمائه المتأخرين هو العلم الذي يبحث عن أحوال الكلم اعراباً وبناءً واقتصر على الكلم العربية من حيث مايعرض لها من الاعراب والبناء . اما تأليف الكلام وترتيبه فقد تخلى عنه النحو ووكّل به علماً آخر من علوم العربية عرف بعلم المعاني ^{٣٩} .

وينتهي بعد ذلك ليقرر أن الاعراب حقيقة واقعة ، وواقع ثابت ، وقواعده على وجه العموم قواعد صحيحة أُنْتَبِطَتْ من كلام العرب حقاً ، على أن اسلوب الاستقراء والاستنباط هو الذي يصح أن يكون محل الدراسة وموضع البحث ، لأن فيه بل في جوانب منه ثغرات وانحرافات عن اسلوب الاستقراء العلمي الذي يجب أن يجري عليه الاستقراء والاستنباط في دراسة اللغة ^{٤٠} .

وهو يقصد الى إلغاء الإعراب الناتج عن نظرية ، ويقسم النحويون العامل الى : لفظي ومعنوي ، فاللفظي مثاله الفعل الذي يعمل الرفع في الفاعل وحرف الخفض او الجر الذي يعمل الجر في الاسم . واما العامل المعنوي فمثاله الابتداء الذي يعمل الرفع في المبتدأ عند جمهور البصريين ، وفي المبتدأ والخبر عند طائفة منهم .

ويأتي بعد ذلك ليعطي أمثلة من المشكلات التي يؤديها العامل ، من ذلك كلامهم في تنازع عاملين على معمول واحد ، فهم يذهبون إلى أن المعمول لا يكون خاضعاً إلا لتأثير عامل واحد منهما ، أما العامل الثاني فلا بد له من معمول آخر ، فإذا أمكن إضماره فذاك وإلا فلا مناص من إظهاره ، فإذا قال قائل (قام وقعد زيد) (زيد) فاعل لأحد الفعلين في نظر جمهور النحاة وكثرتهم الغالبة ، أما للأول كما يرى نحاة الكوفة ، لأنه هو الواقع في مبدأ التركيب ، وأما للثاني كما يذهب نحاة البصرة لقربه من الفاعل ، أما الفعل الآخر ففاعله ضمير يعود على الاسم الظاهر^{٤١} .

فالجواري يرى أنه لا داعي لتقدير فاعل مضمر ، إنما ينسب القيام والقعود لفاعل واحد . وهذا ما دعا إليه المخزومي وخصص له باباً خاصاً في كتابه هو باب التنازع يقول : "بعد أن سيطرت فكرة العامل على أذهانهم ، ونزلوا العامل منزلة العلة ، وكان الفعل عندهم أقوى العوامل ، أخذوا يعالجون موضوع اسناد الفعل إلى فاعله في ضوء ما انتهجوه من اعتبارات فلسفية ، وعالجوا قضية الفعل كما لو كان عاملاً حقيقة .."^{٤٢} . ويرى أن " ليس هناك تنازع بين فعلين حين يليهما فاعل وليس صحيحاً أن المسند إليه ، أو الفاعل ل أحدهما ل الكليهما كيف ذاك و الفعلان كلاهما له ومن فعله ، فقولنا : دخلت وجلست خالد جملة فعلية فيها فعلان و فاعل واحد وكان هذا الفاعل قد أحدث الفعلين جميعاً "^{٤٣} .

بعد عرض رأي كل من الجواري والمخزومي في مسألة الغاء العامل في باب التنازع اتضح اتفاق الرأيين في وجهات النظر في القول بالغاء نظرية العامل ، وه ما بذلك لم يقدماً جديداً ولم يبسرا عسيراً فقد سبقا الى ذلك ، فالغراء خالف في هذه المسألة البصريين وأصحابه الكوفيين ، وأبدى رأيه فيها بقوله : " إن الفعل الثاني إن طلب ايضاً للفاعلية ، نحو : ضرب واكرم زيد عمراً جاز ان نعمل العام لين في التنازع ، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين "^{٤٤} .

من هذا يتضح أن الجواري والمخزومي لم يكونا رائدين في هذا الباب ، فمدرسة الكوفة المتمثلة بالكسائي (ت: ١٨٩ هـ) و الفراء (ت: ٢٠٧ هـ) سبقتهما إلى ذلك .

ولنأخذ جانباً آخرأ يرفضان به نظرية العامل ، ويتجلى ذلك في موقفهما من الجملة التي تبدأ بأداة مختصة بالدخول على الافعال ، كأدوات الشرط حين يليها الاسم المستحق لموقع الفاعلية لفعل يتأخر عنه كقوله تعالى : " وإن أخط من المشركين استنجارك فلجرحه حتى يبرم عك لآم الله ثم ألبح مأمرع "^{٤٥} . فجمهور البصريين يذهبون إلى أن (أحدث) فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور ، ولا يجيزون إعرابه مبتدأ كما يرى فريق منهم ؛ لأن (إن) الشرطية لا يقع بعدها إلا الفعل ، فلا يكون في حيزها إلا جملة فعلية ، ولا يجيزون أن يعرب فاعلاً مقدماً على فعله المتأخر عنه ، لأن الفاعل لايجيء إلا بعد الفعل^{٤٦} . وعلّة ذلك عندهم أنه وفعله كجزئي كلمة واحدة لا تترك تقول : كتبت فتكون القاء كأنها جزء من لفظ الفعل متصل به^{٤٧} .

ويرى الجواري أن كل هذا ينأى عن المعنى ويحيل قواعد النحو الى قضايا منطقية اغلبها فاسدة إحدى المقدمتين . اذ من ذا يسلم بأن الفعل وفاعله كجزئي الكلمة تلك المقدمة التي تقوم عليها قضية وجوب تأخر الفاعل عن الفعل . ولو أننا ا حتكنا الى المعنى لادرکنا أن لاف رق من حيث الوظيفة في التركيب بين ماسمي فاعلاً في الجملة الفعلية ، وما قيل له المبتدأ في الجملة الاسمية ، فإن كلا منهما مسند إليه أو موصوف تارة يوصف بما يحتوي على معنى الزمن ، وثورة أخرى يسند اليه وصف خال من معنى الزمن^{٤٨} .

على حين تناول المخزومي هذه المسألة بتفصيل أكثر وبتحليل ادق وذكر الاية القرآنية السابقة وعلق عليها بقوله : إن ورود مثل هذا الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط كثير مألوف ، ورد مثله في الشعر وفي النثر ، ولم يحسن الدارس بأن أدوات الشرط وقعت في غير سياقها الملائم لها . وسبب هذا فيما أظن ، هو تخبطهم في تحديد الاسمية والفعلية في الجملة ، فإن تقسيمهم الجمل الى اسمية وفعلية مبني على أساس لفظي محض ، ولم يلحظوا فيه الفرق بين طبيعتين مختلفتين ، فضيقوا مجال الجمل الفعلية حتى قصروها على ماتقدم فيها الفعل ، ووسعوا مجال الجمل الاسمية ، حتى ادخلوا فيها ما ليس منها من جمل فعلية تقدم فيها الفاعل على الفعل ، ولكنهم لايتصورون فاعلاً يتقدم على الفعل ، لان الفاعل انما يجيء بعد الفعل ، لانه معمول للفعل ، والمعمول بمنزلة المعول ، ناسين ان اللغة ليست مجموعة من كلمات تخضع في تأل يفيها للاعتبارات اللغوية ، ولما يحيط بالكلام من مقتضيات ، ويكتنف الخطاب من مناسبات^{٤٩} .

ويرى أنّ النظام الطبيعي في الاية الكريمة، أن يتصدرها الفعل لأنها جملة فعلية، والـجـ مل الفعلية في نظامها الطبيعي، ان يتصدرها الفعل، فيقال: استجارك احد من المشركين، ولكن اعتبارات خاصة لغوية اقتضت ان يتقدم الفاعل، فيكون الكلام: احد من المشركين استجارك، ولم تخرج الجمل – وقد كانت فعلية – عن طبيعتها بعد تقدم الفاعل، بحيث تصير جملاً اسمية، كما زعموا، فاذا دخلت أدوات الشرط وجدت مجالها الفعلي قائماً، لم يحل دونه تقدم الفاعل، فكان الكلام طبيعياً، ولم يحس الدارس بشيء من النبو فيه، ولابان أدوات الشرط وقعت في غير سياقها الملائم لها.

وليس هذا بالجديد، فأساس الكلام على تقديم الفاعل على الفعل قال به الكوفيون^{٥٠}. فالنحويون لم يتناولوا ظاهرة (حذف الفعل)، أو اضمماره على أنها ظاهرة لغوية تحتاج الى توضيح وتفسير، ولكن على أنها مظهر من مظاهر (العامل) الذي كان له نفوذ وتأثير فيما يقولون^{٥١}. إما ما يخص حركات الإعراب فتناولها الجوّاري بتقسيماتها عند القدماء، ثم ذكر رأي ابراهيم مصطفى وتقسيماته لها – وقد ذكر ذلك في التمهيد – فالجوّاري يرى أن د. ابراهيم يخالف آراء الاقدمين من وجه ويوافقها من وجوه. اي لم يخرج كثيراً عما ألفه القدماء في حركات الاعراب. أما الجوّاري فيقسم الحركات الى طائفتين: علامات أصلية وهي: الضمة والفتحة والكسرة والسكون، وفرعيه وهي: الواو والالف للرفع، والالف والياء للنصب، والياء والفتحة للخفض والسكون وحذف الحرف المعتل للجزم^{٥٢}.

ويرى أن الرفع والنصب والخفض معانٍ تُشعر بمكان اللفظ من الكلام، وتدل عليه مثلما يدل على ذلك موقع اللفظ من الكلام في اللغات فليست إلا وسيلة لاستدعاء هذا المعنى وإشارة تنبئ به وتدل عليه^{٥٣}. فالجوّاري هنا لم يأت بجديد في تقسيماته للحركات، وهو مع ذلك يرى أن د. ابراهيم لم يخرج كثيراً عما ألفه القدماء.

ويؤكد أيضاً على المعاني، وهذا ما يمكن ان يُلاحظ في اغلب مباحثه.

على حين نرى المخزومي يفصل القول فيها ويرى أنّ للاعراب علامات تدل عليه، وهي الحركات، والحركات في العربية ثلاث: الضمة، والكسرة والفتحة، وقد اعتدت العربية بالضم والكسرة اعتداداً خاصاً، فجعلت الضمة علماً للاسناد، والكسرة علماً للاضافة، أما الفتحة فعلم لما ليس باسناد ولاضافة، ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية^{٥٤}.

وهذا الذي يذكره لا يخرج عما قرره د. ابراهيم مصطفى في تقسيمه لعلامات الاعراب، غير انه كان اكثر وضوحاً وأوسع افقاً منه، فحركة الاعراب عنده ليست كما تصورها النحويون اثرأ يجلبه العامل في آخر المعرب وإنما ينبغي لها ان تدرس على أنها "بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية أو من قيمة نحوية لكونها مسنداً اليه أو مضافاً أو فاعلاً أو مفعولاً أو حال أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام"^{٥٥}.

ويستغرق د. المخزومي بعد ذلك بدراسة علامات الاعراب وذلك بتخصيصه بالبل لكل واحدة منها.

المبحث الثالث الجملة

عرف النحاة الكلام بأنه اللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليه^١ ، ويدرسون بعدها الكلام وما مائتألف منه ويقسمونه إلى : اسم وفعل وحرف ، وعُرف ذلك ابتداءً من سيبويه حتى ابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) ، وإلى من جاء بعده ، ويدرسون كل قسم من تلك الأقسام درساً مفصلاً ، فلانجد اهتمامهم بالأب اللفظة المفردة ، وقلماً يهتمون بعلاقة اللفظ مع بعضه عندما يتألف منه الكلام ، أما الجملة فلا يبحثون فيها إلا من حيث موقعها من الإعراب .

وجاء ابن هشام (ت : ٧٦١ هـ) ودرس الجملة وقسمها إلى ثلاثة أقسام : الاسمية ، والفعلية ، والظرفية ، وعرف كلاً منها بقوله : الاسمية : هي التي صدرها اسم ، كزيد قائم ، وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان ، عند من جوزه وهو الاخفش والكوفيون .

والفعلية : هي التي صدرها فعل ، كقام زيد ، وضرب اللص ، وكان زيد قائماً وظننته قائماً ، ويقوم زيد ، وقم . والظرفية : هي المصدرة بظرف أو مجرور^٢ ، وهذه لاتعينا في الدراسة هذا هو التصور العام عن مفهوم الجملة عند النحويين لاسيما ابن هشام ، فما هو دور أصحاب التيسير فيما يخص الجملة .

لنعرض لآراء المخزومي أولاً قبل الجوّاري — مع انني عرضت في المبحثين السابقين لآراء الجوّاري ، لأن اهتمام المخزومي بالجملة في كتابه بالغاً ، واكّدها في أول حديثه عن منهجه بقوله : " فأكدت على أهمية الجملة في هذا الدرس ، لأنها موضوعه الذي يبحث فيه ، ونقطة الانطلاق عند البدء به ، لأن النحو نظم وتأليف "^٣ . فالمخزومي يؤكد الأهمية البالغة للجملة فنراه يخصص لها أغلب مباحثه ، ويدرسها دراسة مستفيضة ويقسمها تقسيمات لا تخلو من حداثة ومن فكر نحوي دقيق ومنهج علمي رصين .

فبدأ بتعريف الجملة بأنها " الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات ، وهي المركب الذي يبين المتكلم به الصورة ذهنية كانت قد تألفت اجزاؤها في ذهنه ، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع "^٤ .

ويرى أحد الباحثين أنّ تعريف المخزومي للجملة لم يقل به المنهج اللغوي الحديث^٥ ويرى أنّ الفوينم وهو الوحدة الكلامية الصغرى^٦ ، ويرد على هذا الرأي د. مالك المطليبي بقوله : " ولا يمكن قبول رد الدكتور حلمي خليل بأن الوحدة الكلامية الصغرى هي الفوينم ، لأن القصد هنا ينصرف إلى الوحدة التركيبية المقيدة "^٧ ، ويضيف قائلاً : " ويميز الدكتور المخزومي بين الجملة ظاهرة نحوية انسانية والجملة ظاهرة نحوية في لغة معينة "^٨ .

حلل المخزومي الجملة إلى ثلاثة عناصر : المسند ، والمسند اليه ، والاسناد ، ويميز الاسناد في اللغة العربية بأنه عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند اليه ، إذ تخلو الجملة في الغالب من لفظ يدل على الاسناد كما في غيرها من اللغات^٩ .

ويأتي بعد ذلك إلى تقسيم النحويين للجملة ويراه تقسيماً موفقاً ، إلا أنهم لم يوفقوا في تحديد المعنى الخاص بالجملة الاسمية والفعلية تحديداً يتفق مع طبيعة اللغة — عند تعريف ابن هشام لهما - ويراه تحديداً ساذجاً يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض^{١٠} .

ولا يرى انه من اجل تصحيح ما فيه النحاة من تعسف وارتباك ، وتمشياً مع ما يقتضيه الأسلوب اللغوي يحسن بنا أن نعيد النظر في تحديد معنى الجمل الاسمية والفعلية ، وأن نحاول الوصول إلى تفريق يُدخل في كلا القسمين ما هو منه ، ويخرج منهما ما ليس لهما^{١١} .

فالجملة الفعلية : هي الجملة التي يدل فيها المسند د على التجدد أو التي يتصف فيها المسند اليه اتصافاً متجدداً ، وبعبارة أوضح ، هي التي يكون فيها المسند فعلاً ، لأن الدلالة على التجدد انما تُستورد من الافعال وحدها^{١٢} . أما الجملة الاسمية : " فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت ، أو التي يتصف فيها المسند ا ليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد ، أو بعبارة أوضح : هي التي يكون فيها المسند اسماً "^{١٣} .

ومعنى هذا أن كلا من قولنا : " طلع البدر ، والبدر طلع ، جملة فعلية ، أما الجملة الاولى فالامر فيها واضح وليس لنا فيه خلاف مع النحاة ، وأما الجملة الثانية فاسمية في نظرهم وفعلية في نظرنا ، لانه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند اليه ، وتقديم المسند اليه لا يغير من طبيعة الجملة ، لانه انما قدّم للاهتمام^{١٤} .

ولاحظ المخزومي على ابن هشام عند تعريفه لأنواع الجمل : " الارتباك في الامثلة التي جاء بها نماذج للجمل الاسمية ، فهذه عند اسم لأنه يسمى عنده : اسم فعل ، وهو بعيد عن الاسمية ، لا يقبل اية علامة من العلامات الموضوعية للاسماء مما جمعه ابن مالك في قوله :

بالجر والتثوين والندا وال
ومسند للاسم تمييز حصل

فلا هو بالمتون ، ولا بالمجرور ، ولا بالمنادى ، ولا بالمتصل بال ، ولا بالمسند اليه أبداً . ويؤخذ عليه شيء آخر لا ينبغي لمثله أن يقع فيه ، وهو أن (هيات) في رأي مدرسة الكوفة فعل حقيقي كسائر الافعال . أما تمثيله للاسمية بقوله : (قائم الزيدان) فغير موفق فيه ، لأنها ليست بالجملة الاسمية في الواقع ، لأن المسند اليه فيها فاعل لامبتداً ، وان قيل في إعرابه : انه فاعل سد مسد الخبر ، لأن كونه فاعلاً ينبغي أن تكون الجملة اسمية^{٦٩} .

وبعد ذلك يعطينا خلاصة فكرة التيسير في الجملة بقوله : " فاذا أردنا أن ندرس الجملة الفعلية دراسة جديدة في ضوء المنهج اللغوي وجب علينا أن نغض النظر عن كل ما قدموه من اعتبارات لا تمت الى الطبيعة اللغوية بصلة ، وان ننسى انهم فصلوا القول في بابين هما في الواقع اللغوي باب واحد . الجملة الفعلية هي ما كان المسند فيها فعلاً ، سواء اتقدم المسند اليه ام تأخر ، تغيرت صورة الفعل فيها ام لم تتغير . فقولنا طلع البدر ، والبدر طلع ، وانكسر الزجاج ، وكسر الزجاج ، كلها من الجمل الفعلية ، والمسند اليه في كل منها فاعل .

إلا ان الفاعلين في الجملة الفعلية ضربان ، ضرب يفعل عن ارادة واختيار ، كقولنا : سافر خالد ، وخالد سافر . وضرب يتلبس بالفعل تلبساً ، وليس له في الفعل ارادة ، ولا اختيار ، كقولنا : انكسر الزجاج ، وكسر الزجاج . ومادام الفاعلون ضربين فلا بد من تغيير صورة الفعل تغييراً يعبر عن الفرق بين هذين الضربين ، فالفعل الذي يسميه النحاة مبنياً للمعلوم هو في رأينا فعل الفاعل المختار ، والفعل الذي يسمونه مبنياً للمجهول هو في رأينا فعل الفاعل الذي لا اختيار له .

وقياس بناء هذا الفعل عندنا ماقرروه في الفعل المبني للمجهول .

أما البناء السماعي الذي لا يقاس عليه ، لأن العرب لم يتوسعوا فيه ، ولم يطبقوه على كل مافعل فهو بناء انفعال وافتعل واشباههم ويعطي دليلاً يؤيد رايه فيما ذهب اليه بقوله : " ومما يؤيد رأينا في عدم الفرق بين قولنا : انفعل وفعل إن العربية حين تطورت الى لهجات عامية متفرقة ، وحين أخذت هذه اللهجات اسلوباً جديداً ، ونحواً جديداً ، نسيت ما كان النحاة يسمونه مبنياً للمجهول ، واستعاضت عنه بصيغة انفعال ، وافتعل ، فالمصريون حين يريدون الى القول بأن فلاناً قُتل ، يقولون انْقَلَّ ، والعراقيون يقولون انْقَلَّ ، وهو احساس عميق منهم انَّ النائب عن الفاعل انما هو فاعل مطاوع ، ولذلك استخدموا بناء فعل المطاوعة .

ومما يؤيد رأينا ايضاً ما نلاحظه في ابنية الافعال السريانية ، فأبنية الافعال الدالة على بناء مالم يسم فاعله ، أو الفعل المبني للمجهول تشبه - الى حد كبير - ابنية الافعال العربية الدالة على المطاوعة ، وفي اللغة السريانية للفعل المبني للمجهول اربعة اوزان : انْفَعَلَ ، وَاِنْفَعَلَ ، وَاِنْتَفَعَلَ ، وَاِسْتَفَعَلَ^{٧٠} .

وهذا - على ما يبدو - اقرب الى الصواب ، واكثر موافقة للعربية ، فهذا فكر جديد يجعل من تمييز الجمل ومعرفة انواعها اقرب الى الواقع اللغوي من هذه التخريجات والتأويلات التي الزم النحاة بها انفسهم من تقدير فاعل محذوف للفعل الذي تقدم عليه الاسم ، وهو ضمير يعود على المبتدأ في جملة (البدر طلع) ، على عد البدر مبتدأ لافعال .

أما الجواري فخصص للجملة الباب الاخير من كتابه (نحو التيسير) اذ تناولها تناولاً سريعاً لا يكاد يعطي فكرة واضحة في تيسيره لهذا الجانب ، فهو في بداية حديثه يذكر تعريف النحاة للكلام ، وينعى عليهم دراسة المفردات دون البحث في علاقاتها بعضها ببعض ، وهو يرى أنَّ " كل اصلاح لمنهج الدرس النحوي وكل تيسير يراد لهذا النحو لابد من أن يستهدي بالأسلوب النفسي في دراسة اللغة "^{٧١} .

ويمضي بعد ذلك ليعطي دلالات يُستدل بها على معرفة نوعي الجملة بقوله : " فأما ان يكون الزمن جزءاً من معنى الوصف أو المسند مقصوداً النص عليه في الكلام ، أو لا يكون قصد الكلام متعلقاً بمعنى الزمن فإذا انطوى الوصف أو المسند على معنى الزمن كان الاسناد اسناداً فعلياً وسميت الجملة جملة فعلية ، لأن المسند فيها فعل . وإذا خلا الوصف أو المسند من معنى الزمن كان الاسناد اسمياً ، وسميت الجملة جملة اسمية "^{٧٢} .

مما يجدر بالملاحظة هنا أنّ الجوارى عبّر عن معرفة نوعي الجملة من خلال معنى الزمن وعدمه ، على حين عبر المخزومي عن ذلك بمعنى التجدد والثبوت .
فالمخزومي اخذ مصطلح التجدد من عبد القاهر الجرجاني ليؤكد امرأ كان يريده ، وهو بذل ك مصيب لأن التجدد والحدوث من العلامات الدلالية للفعل .
والجوارى أيضاً مصيب في تحديده ؛ لأنّ كل قسم من أقسام الفعل : ماض ومضارع وأمر له معنى زمني خاص به ويدل عليه .
فالجوارى لم يعط لموضوع (الجملة) أهمية بالغة في دراسته لها في كتابه (نحو التيسير) ، وانما افاض في دراستها في كتابه (نحو الفعل) ، وذهب في ذلك الى ماذهب اليه المخزومي في دراسته وتقسيمه للجملة .
على حين لمسنا الاهتمام والافكار الدقيقة لدى المخزومي عند دراسته للجملة ، فهو يفرد لها ثلاثة ابواب مستقلة ، ناهيك عن كلامه عليها في ابواب متفرقة من كتابه .
ومما يُلاحظ في الفرق بين المنهجين ، أن ا لمخزومي يؤكد على البعد الفلسفي الذي أختاره النحويون في تقدير فاعل للجملة الفعلية المتأخر فعلها عن فاعلها ، على حين يؤكد الجوارى على مسألة طبيعة الجمل وارتباطها بالمعاني ، والاستهداء بالاسلوب النفسي للغة .
فالجوارى أجاد في هذا الاتجاه مفيدا مما قاله عبد القاهر الجرجاني حين ربط بين دلالة الالفاظ وعلم النفس في جملة من أفاضاته القيمة^{٧٣} .
ويلحظ أنّ المخزومي قد اسهم في ضبط مفهوم الجملة ، وفي إقامة نموذج تحليلي لها يبدأ من اقتراح تسمية جديدة لخلاياها ، وانتهاء بتفريقها بين وجوده في قوانين خاصة وعامة ، وهو ما يمكن أن يُعد شيئا جديداً وتحديثاً في الجملة العربية .

المبحث الرابع الفعل

خصص الجوارى للفعل كتاباً سَمّاه بـ (نحو الفعل) ، تناول فيه اغلب القضايا المتعلقة به ، من جملة فعلية ، واعراب في الافعال وصيغته و دلالاته ، وخصّ المضارع ومايطرأ علي ه من تغيير في الاعراب ، وتقسيمات الفعل وتقسيمه .
وقد حاول الجوارى أن يجد تفسيراً لدلالة حركات الإعراب في الفعل واعتمد في ذلك على التراث النحوي ، وربط دلالة الفعل على المعاني بتصريفه ، لأنّه بالتصريف يدل على معاني الزمن المختلفة^{٧٤} .
وجعل هذا التصريف مقابلاً لتصريف الاسم في وقوعه مواقع مختلفة من التركيب ، فالفعل المضارع يصلح بالقوة للدلالة على كل معاني الفعل وازمنته^{٧٥} ، لذلك بنى حكمه في دلالة حركات الفعل على التنويعات الزمنية في سياق الاستعمال ، فاستعماله مطلقاً أو مقيداً تخصص دلالة زمنه فيكون لكل استعمال حركة مناسبة ، فهو يستحق علامة الرفع اذا كان مطلقاً من القيد الذاتي أو اللفظي ، اما اذا قُيد ذاتياً بني على أخف الحركات وهي الفتحة . وذلك الفعل الماضي الذي تخصص لزمان واحد وهو الماضي^{٧٦} .
فالجوارى جعل صيغة الفعل قيده الذاتي ، فصيغة (فَعَلَ) صيغة صرفية دلالتها على الماضي ، وجعل صيغة (يَفْعُلُ) غير مقيدة بزمان فهي دالة على الازمان الطويلة .
قد تدخل على الفعل المضارع ادوات فتقيده ، فأدوات النصب تخلّصه للاستقبال :
اما جزمه فيكون عندما تنتقل دلالاته الزمنية من الحاضر والمستقبل الى الماضي أو الامر ، أو يكون من سياق تنقص دلالاته على الزمن وتنعدم ، فالفعل اذا اقترن بـ (لم) أو (لَمَّا) نقلته (لم) إلى الدلالة على الزمن الماضي البعيد أو القريب ونقلته (لَمَّا) إلى الماضي المستمر الى زمن التكلم ، لذلك استحق الجزم وعلامة جزمه السكون وهي الاصل في البناء^{٧٧} .
وألحق الفعل المضارع المقترن بـ (لام) الامر و (لا) الناهية بحالة الجزم " فعندما يقترن بلام الطلب أو بلا الناهية وهما ينقلان المضارع الى معنى فعل الامر وفعل الامر مبني على السكون اصلاً أو على مايجزم به مضارعه فكان التوافق بين الجزم والبناء^{٧٨} " .
فهو هنا يجعل مادلاً على طلب من الافعال يستحق السكون وهي علامة فعل الامر .

كما يعلل جزم المضارع في سياق الشرط، بأن الفعل في الجملة الشرطية معلق معناه بمعنى جواب الشرط وذلك نقص في دلالاته الزمنية ، وكذا جزمه في جواب الطلب لعدم تمامه ودلالته الناقصة ، فلذلك لم يستحق حركة الإعراب التي تدل على م عنى الزمن ، والفعل في الجملة الشرطية والجملة الطلبية غير ذي فائدة ^{٧٩} .
أما بناء المضارع المتصل بنون النسوة على السكون ، أو بنون التوكيد على الفتح فيذهب في الأول إلى تفسير المبرد (ت : ٢٨٥ هـ) وهو أن الفعل المضارع المتصل بنون النسوة يبنى على السكون كراهة توالي الحركات ، وأما المتصل بنون التوكيد فليس له تعليل لديه ^{٨٠} .
كان تناول الجواري لعلامات إعراب الفعل ودلالاتها بحسب المعاني الزمنية ، وربط علامات الإعراب بهذا التنوع في الدلالة الذي يحدثه استعمال الفعل في سياقات مختلفة ، وكانت انطلاقته من التراث النحوي ، وأحـ كام الفعل المضارع في رفعه ونصبه وجزمه قد سبق للنحويين أن ذكروها ، لكنهم كانوا ينسبونها لعوامل الرفع والنصب والجزم مع ذكرهم لما لقرائن النصب والجزم من تأثير دلالي حين تستعمل مع الفعل ، كل مافعله أنه اسقط العوامل من التقدير وجعل التنويعات الدلالية للزمان ، المصاحبة لمختلف الاستعمالات هي التي تقوم مقام العوامل.

ولكن ظلت حالات لم يستطع تفسيرها مثل : تعليله لأعراب المضارع لم يكن دائماً مقتعاً وخصوصاً اهماله استعمالات تنافي مذهب إليه من أن تقييد المضارع وتمحيضه لمعنى من معاني الزمن ينقله من الرفع الى النصب أو الجزم ، فإذا كان حكم المضارع الدال على المستقبل فلم يكن المضارع المقترن بـ (السين) أو (سوف) منصوباً ، والحال أن هاتين الاداتين هما من أهم وسائل تمحيص هذا الفعل للمستقبل ، وهناك مواضع أخرى لم نجد لها تفسيراً في دراسته كوقوع المضارع بعد (لا) و (ما) النافيتين حين يكون سياق الاستعمال للفعل المستقبل أو الماضي ^{٨١} .

بالرغم من هذه الملاحظات التي ذكرت إلا أن محاولته في الفعل كانت جادة وجريئة بمخالفته النحاة في اسقاط عوامل الرفع والنصب والجزم من الافعال .

أما المخزومي فقد كانت دراسته للفعل شاملة وتفصيلية ودقيقة ، لأنه تناوله من اغلب جوانبه : انواعه ، وازمانه ، ووظائفه في السياق وقام بتخصيص ابواباً من كتابه لذلك ، مع نقده للنحويين القدماء في كثير من المسائل .
ففي خوضه لمباحث الفعل لم يجعل اللائمة في التقصير عنه على القدماء فقط ، بل على المحدثين كذلك ، لان الفعل عندهم مصدر الاشتقاق ، وهو عندهم يعبر عن الاحداث وازمانها ، ومن اهم مقومات الجملة ، لان الاسناد مستمد منه ، ولانه شائع في الاستعمال ، وموضع اهتمام المتكلمين وغيرها .
فاهميته عندهم تقوم على ما يؤيده من وظائف لغوية متعددة الجوانب ^{٨٢} وهذا قصور .

ويبحث في اصل الافعال ، ويعرض لآراء النحويين المستشرقين ولائيدي رأياً واضحاً أو يحاول أن يؤيد رأياً ، وانما ينقد تعليقاتهم التي صدروا عنها بقوله : " وإذا انعمنا النظر فيما اوردوا من تعليقات واحتجاجات رأينا ماجاءوا به تخريجاً مومحض أفتراء لايقوم على أساس من فقه اللغة وتاريخه ا وحركة تطورها ولرأيناهم يصدرون عن تمحلات عقلية لايصح ان يكون مثلها سنداً لدرس لغوي " ^{٨٣} .

ويخوض بعد ذلك في تقسيم النحويين لزمان الفعل وينقد تقسيمهم القائم على وفق الزمان الفلسفي ، اذ لم يفرقوا بين الزمان الفلسفي والزمان النحوي ، فالزمان الفلسفي يقوم على حركات الفلك : ماضٍ ومضارع ومستقبل ، أما الزمان النحوي فهو ليس كذلك ، فينبغي أن يكون التقسيم على اساس ابنية الفعل وصيغته اضافة الى سياق استعماله ^{٨٤} .

فقد كان في تقسيمه للفعل معتمداً على صيغها الصرفية باعتبار أن الزمن الصرفي وظيفه الصيغة فكان تقسيمه :

١ - صيغة (فعَل) وهو الماضي

٢ - صيغة (يَفْعُل) وهو للحاضر

٣ - صيغة (فاعِل) وهو الفعل الدائم الذي تدل عليه هذه الصيغة .

وهذا هو تقسيم الكوفيين للفعل ^{٨٥} .

واستعمل كل صيغة من هذه الصيغ باستعمالات مختلفة معتمداً على الزمن النحوي لها ، فذكر للأولى خمسة استعمالات ، وللثانية خمسة ، وللثالثة استعمالات ^{٨٦} .

أما دلالات حركات الإعراب في الفعل فكان تفسيره اياها تفسيراً يختلف عما كان عند سيبويه ، بل هو مختلف حتى مع الفراء شيخ الكوفيين ، على الرغم من ميله الى كثير من آرائهم ، لأن محاولته كانت تهدف الى اسقاط

فكرة العامل لهذا اختلف معهم فيقول : " اكبر الظن أنّ رفع الفعل المضارع ليس لكي نوثقه في موضع الاسم ، كما زعم سيبويه ، ولا لتجرده من الناصب والجازم ، كما زعم الفراء ، وإنّ نصبه ليس بتأثير (أن) أو (لن) أو (أن) أو (كي) ، أو غيرها ، لأنّها أدوات اختصت به فعملت فيه كما زعم النحاة ، وإنّ جزمه ليس بتأثير (لم) أو (لما) ، أو غيرهما ، لاختصاصهما به ، كما زعموا ايضاً ... وإنما كان ذلك كله من اجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه"^{٨٧}. فضمة الفعل المضارع تشير الى انه يدل على الحال والاستقبال ، اما اذا أريد له أن يدل على الزمن الماضي اتصل بـ (لم) و (لما) ، وسُكّن آخره ، اما اذا أريد له أن يخلص للمستقبل سبقته (أن ، لن ، أذن)^{٨٨} ، وهذا الذي ذكره ليس فيه ما يخالف النحويين ، فهو ما يقره النحويون والواقع النحوي^{٨٩} .

فخصص قطع الحركة اي السكون مع نفي (يفعل) بـ (لم ، لما) وتخصيصه للزمن الماضي ، وفسر نصبه بوقوعه بعد الأدوات التي تخلصه للمستقبل ، لكنّه تغاضى عن سبقه بـ (السين) و (سوف) فهما يخلصانه للمستقبل لكنّه يبقى مرفوعاً^{٩٠} .

ومما يلاحظ ان الجوّاري والمخزومي لم يذكرّا هذه المسألة وهي سبق المضارع بـ السين وسوف مع انها تستحق ذلك.

ثم جعل الجزم بدلالته على الزمن الماضي شريكاً لجزمه بعد أدوات الشرط إلا أن (يفعل) مع أدوات الشرط لا يدل على زمن عنده " لأنّ مؤدّى الشرط تعليق الجواب على الشرط ولا شيء غيره ، فلا دلالة ولا إشعار بمثل هذه الدلالة على الزمن فحرك آخر هذه الصيغة – اذا صح التعبير – بالسكون تمييزاً عن حالة الرفع وحالة النصب"^{٩١}.

أما الفعلان الماضي والامر فقد ذهب المخزومي مذهب النحويين البصريين في بناءهما ، فالاول على الفتح ، والثاني على السكون ، ولكن لغير ما علل النحويون بناءهما ، لم يضارعا الاسم ، وانما ذهب الى أنّ بناء صيغة (فعل) لا تتعاقب على الأسماء^{٩٢}.

أما فعل الامر فهو ليس عنده قسماً مسقلاً من الافعال الثلاثة كما هي عند البصريين ، ويرى أن بناء (افعل) ليس بفعل كما يفهم من هذه الكلمة ، لأن الفعل يتميز بشيئين : أولهما : انه مقترن بالدلالة على الزمان .

وثانيهما : انه يُبنى على المسند اليه ويحمل عليه .

وبناء (افعل) خلو من هاتين الميزتين ، فلا دلالة على الزمان بصيغته ، ولا اسناد فيه ، وإنما هو بناء دال على طلب احداث الفعل^{٩٣} .

من هنا يمكن القول إن تناول الجوّاري للفعل تناولاً محدوداً - وإن كان تعرض لاغلب مباحثه - من حيث القضايا التي تحتاج الى تيسير او تحديث ، فأراؤه لانلمس فيها الجدة ، انما ينطلق من اقوال النحويين انفسهم ، غير أنّ عرضه كان ينطلق من اقوال النحويين انفسهم ، غير أنّ عرضه كان موقفاً واسلوبه واضحاً ويميل الى التبسيط والاختصار .

أما آراء المخزومي في الفعل فكما وصفه د. زهير زاهد بقوله " لقد كانت آراء المخزومي ذكية في تقسيم الفعل وازمانه ثم في دلالة حركات اعرابه"^{٩٤} .

وهذا ما لخصناه عند تقسيمه لزمان الفعل الى فلسفي ونحوي .

وبذلك " تعد محاولة المخزومي اول محاولة تعكس وعياً منهجياً جديداً ينطوي على نزعة توليدية تستند الى النموذج المنطقي الذي اقامه النحاة العرب ، ويستثمر معطيات منهج التوليد ويتجاوز في الوقت ذاته المنهج الوصفي الذي انطلق منه"^{٩٥} .

الخاتمة

بعد الاطلاع على آراء الجواري المخزومي ومنجزهما في التيسير النحوي ، يمكن الانتهاء إلى جملة من النتائج أهمها :-

1 - أن فكرة التيسير عند الجواري أضيق أ فقاء منها عند المخزومي ؛ لأنّ الجواري يجعل التبسيط والاختصار جزءاً من التيسير ، على حين يجعل المخزومي الإصلاح الشامل لمناهج النحو جزءاً منه .

٢- يجعل الجواري دراسة (الاعراب) أبرز معلم من معالم التيسير ، على حين يجعل المخزومي دراسة (الجملة) منطلقاً للتيسير .

٣- أن تناول الجواري للموضوعات أقل عمقا من تناول المخزومي ، - والظاهر - أنّ ذلك راجع الى أنّ الجواري متخصص بالأدب ، على حين نلحظ عمق الفكرة والتمرس الدقيق في عرض المخزومي للأفكار .

٤- لا تخلو كتب الجواري في التيسير من استعمال وسائل التبسيط التي يحاول بها عرض الفكرة من أجل تيسير ما لديه من مادة نحوية ، على حين أن المخزومي كان يميل إلى التجريد ، والتركيز على المفاهيم والعمق في الأفكار .

٥- الجواري يربط كل مالمديه من تعليقات وتحليلات عند تيسيره للفكرة النحوية بمعاني النحو ، دون أن يذكر تعليلاً لغوياً مقنعاً ، أما المخزومي فيبتدق لمعاني النحو مع اضافة تعليقات لغوية لما يريد أن يذكره .

٦- للجواري آراء في التيسير لكنه لم يشفعها بدراسة تطبيقية ، أما المخزومي فله كتاب في الدراسة النظرية في تيسير النحو وهو (في النحو العربي-نقد وتوجيه-)، ثم قفّاها بدراسة تطبيقية في كتاب : (في النحو العربي - قواعد وتطبيق -) .

المصادر والمراجع

- إحياء النحو ، ابراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة ، ١٩٣٧ م.
 - الايضاح في علل النحو ، ابو القاسم الزجاجي ، تحقيق :مازن المبارك ،درر النفائس الخمسة ،بيروت، ١٩٨٦ م .
 - التطور النحوي للغة العربية ، برجستراسر ،تصحيح واخراج : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٧ م .
 - الخصائص ، ابو الفتح عثمان بن جني ،تحقيق : محمد علي النجار ،الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ م.
 - دلائل الاعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٩ م.
 - الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ،تحقيق : شوقي ضيف ،الطبعة الاولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٤٧ م.
 - سر صناعة الاعراب ، ابو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرين ، القاهرة ، ١٩٥٤ م.
 - شرح الكافية ،الرضي الاستربادي ، تحقيق : يوسف حسن عمر ،منشورات جامعة بنغازي .
 - طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام الجمحي، شرح محمد شاكر ، دار المعارف للطباعة والنشر .
 - العربية ،يوهان فك ، ترجمة :رمضان عبد التواب ،مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٩٨٠ م.
 - العربية وعلم اللغة النبوي ، حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية .الاسكندرية ، ١٩٨٨ م.
 - في النحو العربي (نقد وتوجيه) ،مهدي المخزومي ،الطبعة الثانية ،دار الرائد العربي ،بيروت ،لبنان ، ١٩٨٦ م.
 - الكتاب ،سيبويه ، تحقيق :عبد السلام هارون ، دار العلم ، ١٩٦٦ م.
 - اللغات السامية ، للمستشرق الالماني نولدكه ، ترجمة : رمضان عبد التواب ، القاهرة ، ١٩٦٣ م.
 - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي ،الطبعة الثالثة ،دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦ م.
 - مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، ابن هشام الانصاري ، تحقيق :مازن المبارك وآخرين ، الطبعة الاولى ،دار الفكر العربي ، دمشق ، ١٩٦٤ م .
 - المفصل في صناعة الاعراب ، الزمخشري ، تقديم : علي بو ملح ، الطبعة الاولى ، مكتبة الهلال ، بيروت .
 - من اسرار اللغة ، ابراهيم انيس ، الطبعة السادسة المكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة .
 - نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواني ، محمد حسين الصغير ، مطبعة المجمع الفكري العراقي ، ١٩٩٠ م .
 - نحو التيسير ، احمد عبد الستار الجواني ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٤ م.
 - نحو الفعل أحمد عبد الستار الجواني ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ،بغداد ١٩٧٤ م.
 - همع الهوامع ، السيوطي ، تحقيق : عبد العالم سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧ م.
- ### المجلات
- الاديب المعاصر ، المخزومي وتحديث الفكر النحوي العربي ، مالك المطلبي ، جمهورية العراق ، بغداد ، العدد (٤٦) ، السنة ١٩٩٤ م .
 - الم علم الجديد ، نحو التيسر ، احمد مطلوب ، مطبعة المعارف ، بغداد ، الجزء ان الاول والثاني ، كانون الثاني – حزيران ١٩٦٣ .
 - المعلم الجديد ، مطالعات في كتاب نحو التيسير ، نوري القيسي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، الجزء ان الاول والثاني ، المجلد السادس والعشرون ، ١٩٦٣ .
 - مجلة كلية الآداب جامعة الكوفة - الإعراب وحركاته في العربية د. زهير غازي زاهد .

Attempts in Syntax Simplification as taken by Al-Jawary and Al-Makhzoomy

This study deals with investigates the simplification ideas of Al-Jawary and Al-Makhzoomy. I stated the ideas of both, with measurements and comparisons between what they presented about simplified ideas.

My study depends on a descriptive method, from one hand, and an analytical comparative one, on the other.

This study is of a preface and four investigations, and a conclusion. And because cases of simplification before Al-Jawary and Al-Makhzoomy were existing, I dealt, in my preface, with the beginnings of simplifications, prior to them,

The first investigation is titled The Idea of Simplification between Al-Jawary and Al-Makhzoomy, and the second is entitled syntax and the subject, the third is entitled the sentence, while the fourth is entitled the verb.

My conclusion involves

1) the idea of simplification as seen by Al-Jawary, is more restricted than it is seen by Al-Makhzoomy.

2) Al-Jawary considers syntax more characteristic than specifications of simplification, while Al-Makhzoomy considers studying (sentence) is worth to be uttered for simplification.

3) Al-Jawary's dealing is less extensive than Al-Makhzoom's dealing.

4) Al-Jawary links all analyses, interpretations when simplifying the grammatical thought, with meanings of syntax without mentioning convincing

linguistic interpretation, while Al-Makhzoomy concentrates on meaning of syntax with further additions as linguistic interpretations.

هوامش البحث

- ^١ احمد مطلوب/ نحو التيسير/ بحث/ مجلة المعلم الجديد/ ع ٢٠١ ٢٢-٢٣.
- ^٢ احمد مطلوب ، نحو التيسير ، بحث ، ٢٤ ، وينظر : كتاب الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي/ تح : د. شوقي ضيف .
- ^٣ نوري القيسي ، مطالعات في كتاب نحو التيسير ، المعلم الجديد، ج ٢٠٠١ ، مج ٢٦ ، ١٩٦٣ ، ١٣٨ .
- ^٤ احياء النحو ، ابراهيم مصطفى ، ١٩٥٠ .
- ^٥ نفسه ، ٥٣ .
- ^٦ نفسه ، ٧٢ .
- ^٧ نفسه ، ٧٩ .
- ^٨ احمد مطلوب ، نحو التيسير ، بحث ، ٢٥ .
- ^٩ نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواني ، محمد حسين الصغير ، ٢٥ .
- ^{١٠} نحو التيسير ، احمد عبد الستار الجواني ، ١٥ .
- ^{١١} نحو التيسير ١٥
- ^{١٢} نحو التيسير ١٥
- ^{١٣} نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواني ، ٤٦ - ٥٦ .
- ^{١٤} في النحو العربي (نقد وتوجيه) ١٤-١٥ .
- ^{١٥} في النحو العربي (نقد وتوجيه) ١٥ .
- ^{١٦} مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي ٣٣٥ .
- ^{١٧} نحو التيسير ، ٣٤ .
- ^{١٨} في النحو العربي (نقد وتوجيه) ١٥
- ^{١٩} في النحو العربي ١٧ .
- ^{٢٠} اللغات السامية ، تولدكه ، ٧٢ ، التطور النحوي للعربية ، برجستراسر ، ٥٤ .
- ^{٢١} طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام ١٢/١ ، والعربية ، يوهان فك ١٥ .
- ^{٢٢} الكتاب ، سيبويه ، ٢٤١/٤ - ٢٤٢ .
- ^{٢٣} سر الصناعة الاعراب ، ابن جني ، تح مصطفى السقا واخرين ١٩/١ .
- ^{٢٤} الاعراب وحركاته في العربية ، دزهير غازي زاهد ، بحث ، ٢ .
- ^{٢٥} الكتاب ١٣/١
- ^{٢٦} الإيضاح في غل النحو ، للزجاجي تح :مازن مبارك ، ٤٤ .
- ^{٢٧} الخصائص ، ابن جني ، تح :محمد علي أنجار/ ٣٦ .
- ^{٢٨} دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، تح :محمود محمد شاكر ، ٨٢ .
- ^{٢٩} الإيضاح في علل النحو ٧٠ / همع الهوامع للسيوطي ، تح :عبد العال سالم مكرم ، ١٣/١ .
- ^{٣٠} الإيضاح ٧١
- ^{٣١} من اسرار اللغة ، ابراهيم انيس ٢٣٧ .
- ^{٣٢} من اسرار اللغة ابراهيم انيس ٢٠٣ .
- ^{٣٣} الإيضاح ، ٦٩ .
- ^{٣٤} الخصائص ١١٠/١ ، ١٠٩ .
- ^{٣٥} شرح الكافية ، للرضي الاستريادي ، تح :يوسف حسن ، ٦٢/١ .
- ^{٣٦} المفصل في صناعة الاعراب ، الزمخشري ، تح : علي بو ملحم ، ٣٧ .
- ^{٣٧} دلائل الاعجاز ٣٦٢ .
- ^{٣٨} زهير زاهد ، الاعراب وعلاقاته العربية ، (بحث) ٦
- ^{٣٩} نحو التيسير ٣٢
- ^{٤٠} نحو التيسير ٣٨
- ^{٤١} نحو التيسير ٣٩ وما بعدها
- ^{٤٢} في النحو العربي (نقد وتوجيه) ١٦٢ ، ١٦٣ ،
- ^{٤٣} في النحو العربي (نقد وتوجيه)
- ^{٤٤} شرح الكافية ٧٩/١ .
- ^{٤٥} سورة التوبة ٦/
- ^{٤٦} ينظر : في اللبيب عن كتب الاعراب ابن هشام عمازن المبارك واخرين / ٤٢١/٢ .
- ^{٤٧} نحو التيسير ١٣٣ .
- ^{٤٨} نحو التيسير ١٣٣ .
- ^{٤٩} في النحو الفري (نقد وتوجيه) ٤٠١٨ ، ٤٠١٨ .
- ^{٥٠} في النحو العربي (نقد وتوجيه) ٢١٨ ، ٢١٨ .
- ^{٥١} في النحو العربي (نقد وتوجيه) ٢١٦ ، ٢١٦ .
- ^{٥٢} نحو التيسير ، ٧٠ .

- ٥٣ نحو التيسير ٧١ .
- ٥٤ في النحو العربي (نقد وتوجيه)، ٦٧ .
- ٥٥ في النحو العربي (نقد وتوجيه)، ٦٧ .
- ٥٦ مغني اللبيب ٢/٤٢٠ .
- ٥٧ في النحو العربي ١٧ .
- ٥٨ في النحو العربي ١٧ .
- ٥٩ العربية و علم اللغة النبوي ، خليل حلمي ٦٩ .
- ٦٠ العربية و علم اللغة النبوي ، خليل حلمي ٦٦ .
- ٦١ مالك المطلبي المخزومي ، وتحديث الفكر النحوي العربي ، بحث الاديب المعاصر ، العدد ٤ ص ١٢
- ٦٢ مالك المطلبي المخزومي ، وتحديث الفكر النحوي العربي ، بحث الاديب المعاصر ، العدد ٤ ص ١٢
- ٦٣ في النحو العربي ٣١-٣٢ .
- ٦٤ في النحو العربي ٣١-٣٢ .
- ٦٥ في النحو العربي ٤٠ .
- ٦٦ في النحو العربي ٤١ .
- ٦٧ في النحو العربي ٤٢ .
- ٦٨ في النحو العربي ٤٢ .
- ٦٩ في النحو العربي ٤٠ .
- ٧٠ في النحو العربي ٤٨ .
- ٧١ نحو التيسير ١٢٣ .
- ٧٢ نحو التيسير ١٢٣ .
- ٧٣ نحو التجديد ٦٥ .
- ٧٤ نحو الفعل ٢٦ .
- ٧٥ نحو الفعل ٣٤ .
- ٧٦ نحو الفعل ٢٨ .
- ٧٧ نحو الفعل ٤٩ .
- ٧٨ نحو الفعل ٣٧ ، وينظر مغني اللبيب ١/٢٩ ، ٢٨٢ .
- ٧٩ نحو الفعل ٥٢ .
- ٨٠ نحو الفعل ٥٤ .
- ٨١ زهير زاهد ، الاعراب وحرلثته في العربية ، بحث ، ١٨ .
- ٨٢ في النحو العربي ١٠٠ .
- ٨٣ في النحو العربي ١١١ .
- ٨٤ في النحو العربي ١١٤ .
- ٨٥ في النحو العربي ١١٩ .
- ٨٦ في النحو العربي ١٢٢ ، ١٢٥ .
- ٨٧ في النحو العربي ١٣٣-١٣٤ .
- ٨٨ في النحو العربي ١٣٤ .
- ٨٩ ينظر : مغني اللبيب ١/٢٨٤ - ٢٨٤ - ١٣٩ ، ١٣٨ - ٢٧٨/٢ .
- ٩٠ زهير زاهد ، الاعراب وحرلثته في العربية ، بحث ، ١٣ .
- ٩١ في النحو العربي ٢٩٩ .
- ٩٢ في النحو العربي ١٣٨ .
- ٩٣ في النحو العربي ١٢٠ .
- ٩٤ زهير زاهد ، الاعراب وحرلثته ، بحث ، ١٥ .
- ٩٥ مالك المطلبي ، المخزومي وتحديث الفكر النحوي العربي ، بحث ١٤ .